



التاريخ: 2015/4/29
إشارتنا: 2015/GMOF/28

معالي السيد محمد الحوراني
رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة بنك سوسيته جنرال - الأردن
المنعقد بتاريخ 2015/4/20

تحية طيبة وبعد ،،،

لاحقاً لكتابنا رقم 2015/GMOF/24 تاريخ 2015/4/20، نرفق لكم طيه صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة بنك سوسيته جنرال - الأردن المعتمد من قبل مندوب عطوفة مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

المدير العام

نديم قبوات

نسخة/

بورصة عمان - ✓
مركز إيداع الأوراق المالية -

SOCIETE GENERALE
DE BANQUE-JORDANIE
بنك سوسيته جنرال
الأردن

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي
المنعقد يوم الاثنين الموافق 2015/4/20

بناءً على دعوة مجلس إدارة شركة بنك سوسيته جنرال - الأردن وعملاً بأحكام المواد 169 و 171 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته عقدت الهيئة العامة العادية السنوية لشركة بنك سوسيته جنرال - الأردن اجتماعها في تمام الساعة 1:45 من بعد ظهر يوم الاثنين الموافق 2015/4/20 في مقر جمعية البنوك في الأردن بحضور السيد/ عودة حافظ مندوب عطفة مراقب عام الشركات.

كما حضر الاجتماع السيد/ مأمون المشاقبة ممثلاً عن البنك المركزي الأردني والسيد الياس غاوي ممثلاً عن مدققي الحسابات السادة/ شركة إرنست ويونغ.

وقد ترأس السيد حسان منكو رئيس مجلس الإدارة ممثل بنك سوسيته جنرال في لبنان الاجتماع وافتتح الجلسة بإلقاء كلمة رحب فيها بالسادة المساهمين وبمندوبي عطفة مراقب عام الشركات والبنك المركزي الأردني، ثم طلب من السيد مندوب عطفة مراقب عام الشركات إعلان قانونية الاجتماع.

قال السيد مندوب عطفة مراقب عام الشركات:

"السادة أعضاء الهيئة العامة لشركة بنك سوسيته جنرال - الأردن يسعدني ويشرفني حضور اجتماع الهيئة العامة العادي لشركتكم. أرجو أن أبين أنه قد حضر هذا الاجتماع (15) مساهماً من أصل (656) مساهم يحملون أسهماً بالأصالة وبالوكالة ما مجموعه (91,140,066) سهم وتشكل ما نسبته 91% من رأسمال الشركة والبالغ (100,000,000) دينار/سهم. كما حضر 8 من أصل 11 من أعضاء مجلس الإدارة. وحضر مدقق الحسابات/ السادة شركة إرنست ويونغ. كما قام المجلس بالإعلان عن هذا الاجتماع وفق أحكام القانون. وبهذا يكون الاجتماع قانوني وكل ما يتمخض عنه من قرارات ملزم لكافة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وغير الحاضرين". وطلب من رئيس الجلسة المباشرة بجدول الأعمال بعد تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين لجمع الأصوات وفرزها.

وقد عين السيد حسان منكو السيدة هبة العلاف كاتباً لتدوين وقائع الجلسة والسيد زاهي المصري والدكتور أحمد منكو مراقبين لفرز وجمع الأصوات، وبعدها طلب رئيس الجلسة البدء في بحث الأمور المدرجة على جدول الأعمال، وكما يلي:

■ تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2014/4/23.

اقترح مندوب عطوفة مراقب عام الشركات على الهيئة العامة الموافقة على عدم قراءة المحضر السابق كاملاً والاكتفاء بتلاوة القرارات الصادرة عنه فقط ووافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح بالإجماع.

قامت السيدة هبة العلاف بتلاوة قرارات محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2014/4/23، حيث تمت المصادقة عليها بالإجماع.

وقد طلب المهندس بشار جرادات مناقشة بعض البنود الواردة في المحضر السابق حيث أكد السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات قانونية المحضر السابق وطلب إدراج أي استفسارات عن أمور حدثت في العام السابق وقد يكون لها أثر مالي على العام 2014 ضمن البند 4 من جدول الأعمال وأضاف بأن هذا الاجتماع يخص كافة أعمال مجلس الإدارة عن سنة مالية واحدة تبدأ من 2014/1/1 وتنتهي بـ 2014/12/31 وبالتالي وفي حال وجود استحقاقات أو تراكمات سابقة فهي خارج اطار جدول الأعمال لهذا الاجتماع.

■ بعد ذلك تم الانتقال إلى البند الثاني من جدول الأعمال، حيث اقترح الحضور دمج البندين رقم (2 و 4) من جدول الأعمال ليتم مناقشتهما معاً بعد سماع تقرير مدققي الحسابات، حيث تمت الموافقة على الاقتراح بالإجماع.

■ تم سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية 2014، حيث قرأ السيد/ الياس غاوي تقرير مدققي الحسابات السادة/ شركة إنرست ويونغ، وتمت الموافقة عليه.

■ تمت مناقشة البندين (2 و 4) المتضمنين تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014 والخطة المستقبلية لعام 2015 ومناقشة الميزانية العامة السنوية وحساب الأرباح والخسائر لسنة 2014 والمصادقة عليهما، حيث تم فتح باب النقاش لهذين البندين.

أشار السيد حسام زينه وكيل المساهم/السيد طارق زياد إبراهيم منكو والذي يملك 1,866 سهماً من أسهم رأسمال البنك، إلى الإيضاح رقم 16 في التقرير السنوي المتعلق بالأموال المقترضة واستفسر عن سبب عدم إدراج الفوائد الدائنة الناتجة عن إعادة الاقراض ضمن الإيضاح رقم 24 المتعلق بالفوائد الدائنة أو في أي بند ضمن بنود قائمة الدخل الموحد، بخلاف فوائد الاقراض التي وردت كلفتها ضمن بند الأموال المقترضة في الإيضاح رقم 25 المتعلق بالفوائد المدينة.

SOCIÉTÉ GÉNÉRALE
DE BANQUE-JORDANIE
بنك سوسيتيه جنرال
الأردن

كما استفسر عن سبب عدم الإفصاح عن الأرباح المتأتية من بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة كبنء منفصل في عام 2013 على النحو الذي تم عليه في عام 2014 على الرغم من البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في عام 2011.

كذلك، فقد اشار إلى أن حركة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الواردة في كشف التدفقات النقدية تظهر وجود فرق بقيمة 2,706,547 دينار مقارنة بأرصدة قائمة المركز المالي واستفسر عن سبب وجود هذا الفرق. كما استفسر عن المبلغ الوارد في كشف التدفقات النقدية بواقع 97,312,890 دينار تحت بند المتحصل من الأموال المقترضة ومن أين جاء.

وأشار إلى اتفاقية الاستشارات الإدارية الموقعة بين البنك وSGSI بتاريخ 3 تشرين الأول لعام 1999 والتي جددت بتاريخ 1 كانون الثاني 2010 واستفسر عن سبب الغائها في 1 كانون الثاني 2014 دون الرجوع إلى الهيئة العامة منوهاً بما أجاب به المستشار القانوني للبنك، في رده على الاستفسار الذي طرح حول هذه الاتفاقية خلال الجمعية العمومية المنعقدة في 2014/4/23، من أن الاتفاقية قد تم إقرارها من الجمعية العمومية في سنوات سابقة ولا يحق إعادة بحثها في هذا الاجتماع.

واستفسر عن التسهيلات الائتمانية غير العاملة لدى البنك بقيمة 19,542,438 دينار وما هو مصيرها وعن سبب عدم قيام البنك بالإفصاح عن الإجراءات التي اتخذها لمطالبة العملاء المتخلفين عن السداد بما في ذلك تفاصيل القضايا التي قام برفعها ضد هؤلاء العملاء. وأشار إلى التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي تم إدراجها مع ما يقابلها من فوائد معلقة ومخصصات بمبلغ 25,245,684 دينار في حسابات نظامية بموجب قرار المجلس المتخذ في اجتماعه رقم 2013/2 تاريخ 24 نيسان 2013، وتساءل عما إذا تم اتخاذ أي إجراء قانوني تجاهها.

وقد طرح المهندس بشار جرادات والذي يملك 50 سهماً من أسهم رأسمال البنك ذات الاستفسارات على مجلس الإدارة.

أجاب السيد نديم قبوات بأن هذا الاجتماع معني بمناقشة بيانات عام 2014 وليس عام 2013، مبيناً بأن المعيار الدولي يسمح ببيع جزء من محفظة الموجودات المالية ولو كانت مصنفة على أنها بالتكلفة المطفأة شريطة أن تكون هذه العمليات غير متكررة خلال السنة وبالتالي فإن البنك لم يخالف المعايير الدولية. وأوضح مدقق الحسابات بأن المعيار قد طبق في الاردن في عام 2011 وبأن هنالك عمليات بيع قد تمت في عام 2013 ولم يتم الإفصاح عنها كون أن طبيعة عمليات البيع كانت غير متكررة وغير جوهرية وعليه لم يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل في القوائم المالية للعام 2013 بينما تم الإفصاح عن عمليات البيع بشكل منفصل في القوائم المالية للعام 2014 كون أن المبالغ الناتجة عن عمليات البيع كانت أكثر جوهرية مقارنة بالعام 2013 ولكنها غير متكررة. وبناءً عليه، تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية للعام 2013 لتتناسب مع أرقام العام 2014 والتي لم ينتج عنها أثر على الربح أو حقوق الملكية. أما فيما يخص فوائد إعادة الاقراض فهي مدرجة ضمن بند الفوائد الدائنة في بيان الدخل الموحد.

وأشار إلى أن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها بناءً على متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وحسب متطلبات البنك المركزي، وبأن المبالغ الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية تحت البند الخاص بالأموال المقترضة هو نتيجة المتحصل والمسدد من الأموال المقترضة خلال العام ويتم اظهارها وفقاً للمعايير الدولية.

وفيما يخص اتفاقية الاستشارات الإدارية الموقعة أجاب السيد نديم قبوات بان الاتفاقية لم تلغى وإنما انتهت اعتباراً من 1 كانون الثاني 2014 ولم يتم تجديدها. وبشأن التسهيلات غير العاملة أوضح السيد قبوات بأن لدى البنك دائرة قانونية تتابع بشكل يومي القضايا التي يرفعها البنك ضد العملاء المتعثرين إلا أن الإفصاح يتم وفقاً لمتطلبات الإفصاح والجهات الرقابية. وأكد السيد غاوي بان جميع الإفصاحات تتم وفق المعايير الدولية ومتطلبات البنك المركزي وجميع الايضاحات المطلوبة وفق التعليمات مفصّل عنها.

تحفظ كل من السيد حسام زينه والمهندس بشار جرادات على الاجابات المقدمة من الإدارة ومدقق الحسابات. فيما أكد رئيس مجلس الإدارة بأن التقرير السنوي والبيانات المالية خاضعة لتدقيق ورقابة المدقق الخارجي والبنك المركزي وهيئة الأوراق المالية وبنان البنك ملتزم بشكل تام بجميع القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والجهات الرقابية وبنان البيانات المالية معدة حسب الاصول وتعكس الوضع المالي للبنك بصورة عادلة.

وسأل السيد مندوب عطفة مراقب عام الشركات فيما إذا كان هنالك أي استفسار آخر لدى أي من المساهمين عن أي من البندين (2 و 4)، وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار آخر، تمت المصادقة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة لعام 2014 والخطة المستقبلية لعام 2015 والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2014، فيما تحفظ كل من السيد حسام زينه والمهندس بشار جرادات، اللذان يحملان أسهم بالأصالة وبالوكالة بما مجموعه 1,916 سهم تشكل ما نسبته 0.0019% من أسهم رأسمال البنك، على تقرير مجلس الإدارة لعام 2014 والبيانات المالية كما في 2014/12/31.

■ الموافقة على تدوير رصيد الأرباح المدورة إلى عام 2015، حيث اقترح الدكتور أحمد منكو توزيع أرباح نقدية على المساهمين بقيمة 4 مليون دينار تمثل 4% من رأس المال المصرح به والمدفوع وتدوير باقي رصيد الأرباح إلى عام 2015، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على هذا الاقتراح شريطة الحصول على الموافقة الخطية من البنك المركزي.

■ إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014، حيث تمت الموافقة بالإجماع على ذلك وحسب أحكام القانون وبمقدار ما اطلعت عليه الهيئة العامة، في حين تحفظ كل من السيد حسام زينه والمهندس بشار جرادات على ذلك.

■ انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2015، وقد تمت الموافقة بالإجماع على انتخاب السادة/ شركة إرنست ويونغ لتدقيق حسابات البنك للسنة المالية 2015 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

■ أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة العادية إدراجها على جدول الأعمال حسب أحكام القانون على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع. وحيث لم يتم اقتراح مناقشة أية موضوع آخر، أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات انتهاء الجلسة.

بعدها شكر رئيس الجلسة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وممثل البنك المركزي الأردني وكافة الجهات الرسمية الأخرى والسادة المساهمون الحضور. وبذلك انتهى الاجتماع في تمام الساعة 2:40 من بعد ظهر يوم الاثنين الموافق 2015/4/20.

رئيس الجلسة	مندوب عطوفة	كاتب
رئيس مجلس الإدارة	مراقب عام الشركات	الجلسة
حسان منكو	عودة حافظ	هبه العلاف
		